

## ■ سمير ناس: الارتقاء بالعلاقات البحرينية – الهندية للشراكة الاستراتيجية



بين البلدين وتطوير العلاقات بين قطاعات الأعمال والمستثمرين البحرينيين ونظرائهم الهنود".  
المصدر (موقع غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرف)

وجمهورية الهند، وأن تسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاع الخاص في البلدين الصديقين.  
وأشار إلى أن قطاعات الأعمال البحرينية تسعى إلى استثمار هذا التطور الإيجابي والذي تعكسه الرغبة الحقيقية الجادة في نقل العلاقات الثنائية إلى آفاق أرحب وأوسع من التعاون، والتي سوف تتوج بزيارة دولة رئيس الوزراء الهندي إلى مملكة البحرين، وما سبقتها من زيارات متبادلة على كافة المستويات".  
وقال: "هناك الكثير من الأفكار والمشروعات تهدف إلى تعزيز وتقوية العلاقات المشتركة

رخب رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، بزيارة رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، مؤكداً أن "هذه الزيارة تشكل علامة فارقة في العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين".  
وأمل ناس بأن تسهم الزيارة في الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطاعات الأعمال في كلا البلدين، وأن تسفر عن نتائج إيجابية تفتح آفاق واسعة للتحالفات والشراكات التجارية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة على صعيد الدفع بدور اللجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين

## ■ 302.73 مليار دولار أصول البنوك الكويتية



فيما حلت البنوك الكويتية بالمركز الرابع لتمثل ما نسبته 13.8 في المئة من القيمة الإجمالية، ثم البنوك العمانية بنسبة 3.5 في المئة، وأخيراً جاءت أصول البنوك البحرينية بنسبة تصل إلى 2.6 في المئة من إجمالي موجودات البنوك الخليجية.

المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرف)

وحصلت البنوك الإماراتية على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة أصول بنوك الخليج بنسبة تجاوزت 32.5 في المئة، تلاها البنوك السعودية بنسبة 28.35 في المئة من إجمالي محصلة الأصول بالخليج.  
من ناحيتها، شكّلت أصول البنوك القطرية نحو 19.2 في المئة من القيمة الإجمالية للأصول،

ارتفعت أصول المصارف والبنوك الخليجية المدرجة بأسواق المال بنهاية النصف الأول من 2019 بنحو 9.13 في المئة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2018، بقيمة إجمالية نحو 183.5 مليار دولار.  
واحتلت البنوك الكويتية المركز الرابع بين البنوك الخليجية في إجمالي الأصول التي ارتفعت بالنصف الأول نحو 6.2 في المئة من 285.02 مليار دولار إلى 302.73 مليار دولار بما يعادل 17.7 مليار دولار.  
ويعدّ كل من بنك الكويت الوطني و«بيتك» أكبر البنوك الكويتية من ناحية الموجودات، إذ ارتفعت أصول «الوطني» بنحو 3 مليارات دولار لتصل إلى 91.36 مليار دولار، فيما زادت أصول «بيتك» بنحو 3.7 مليار دولار.  
وبلغ إجمالي موجودات البنوك الخليجية بنهاية الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نحو 2.19 تريليون دولار، مقارنة بـ2.01 تريليون دولار للفترة المناظرة من العام السابق.

## ■ تراجع عجز الموازنة في سلطنة عمان 53 في المئة



كشفت حكومة سلطنة عمان عن تسجيل انخفاض حاد في عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي، حيث تقلص بنسبة 53 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار).

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي)، بلوغ عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018. وبلغ حجم إيرادات الموازنة نحو 5.51 مليار ريال (14.3 مليار دولار) مقارنة بنحو 4.94 مليار ريال (12.8 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي. أما على صعيد

ومن المرجح أن يتراجع عجز الموازنة في مجمل العام الحالي بدرجة كبيرة عن العجز الأولي الذي تضمنته الموازنة مطلع العام الحالي والذي يبلغ 2.8 مليار ريال (7.3 مليار دولار).  
المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

النفقات الحكومية فقد تراجعت خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 2.8 في المئة بعد ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية. وبلغ الإنفاق الكلي في الموازنة في تلك الفترة نحو 6.17 مليار ريال (16 مليار دولار) مقارنة بنحو 6.35 مليار ريال (16.54 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام الماضي.

## ■ الحكومة اللبنانية تتعهد بإصلاحات صارمة بعد خفض "فيتش" التصنيف الائتماني



تعهدت الحكومة اللبنانية بإحراز تقدم سريع على صعيد الإصلاحات لمواجهة أزمة اقتصادية متفاقمة دفعت وكالة فيتش إلى خفض تصنيف لبنان إلى CCC ، بينما أبقى وكالة ستاندر أند بورز تصنيف لبنان الائتماني عند B-/B. وفي هذا المجال، أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، بعد أن خفضت وكالة فيتش تصنيفها الائتماني بسبب مخاوف متعلقة بخدمة الدين، أن "الأزمة الحالية تشكل منذ سنوات طويلة لكن الجميع يساهم حالياً في معالجة أسبابها". وأعلنت "فيتش" عن أن التوقعات ما زالت سلبية، مبيّنة أن احتياطات العملة الأجنبية في لبنان كافية لخدمة الدين الحكومي في المدى القريب.

وأوضح وزير المال اللبناني علي حسن خليل لـ

المحلي الإجمالي كما يعاني بطناً في النمو الاقتصادي منذ سنوات. وتواجه الأوضاع المالية الحكومية، التي تعاني الفساد والإهدار، ضغطاً بسبب تضخم القطاع العام وتكاليف خدمة الديون ودعم شركة الكهرباء الحكومية.  
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

"رويترز" أن "تقرير فيتش وستاندر أند بورز أكد الحاجة الماسة للإصلاح الذي تأخرت فيه الحكومة كثيراً"، لافتاً إلى أن "هذا التصنيف هو تذكير للبنان بأن عمل الحكومة ليس ترفاً بل ضرورة قصوى في المرحلة القادمة". ويواجه لبنان أحد أكبر أعباء الدين العام في العالم والذي يبلغ 150 في المئة من الناتج

## ■ تراجع أسعار التضخم في الجزائر إلى 2.7 في المئة

تراجع التضخم السنوي في الجزائر إلى 2.7 في المئة خلال شهر يوليو (تموز) من 3.1 في المئة بالمقارنة مع الشهر السابق، إثر انخفاض في أسعار بعض المواد الغذائية.

ووفقاً للبيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات تراجع مؤشر أسعار المستهلكين 0.7 في المئة في يوليو (تموز)، في حين انخفضت تكاليف الفاكهة والخضروات 34.1 في المئة و3.1 في المئة على الترتيب، بينما زادت أسعار الدواجن 5.4 في المئة.

عائدات الموازنة، و30 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

وأظهرت الدراسة وجود تأثير كبير لتقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، إذ ذكرت أنه في عام 2013 بلغ متوسط سعر برميل النفط الجزائري 110.8 دولارات، وكانت العائدات النفطية تشكل 65.4 في المئة من الإيرادات الحكومية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

وتسعى الجزائر إلى زيادة الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات من أجل تقليص مستويات العجز بعد تراجع في إيرادات الطاقة.

وحسب دراسة لمعهد "كارنيغي" الأميركي فإن بنية الاقتصاد الجزائري "هشة بشكل خاص"، إذ إنها قائمة على الريع وتعتمد على تصدير المواد الهيدروكربونية، وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي، التي تشكل 95 في المئة من إيرادات الصادرات، و40 في المئة من